*إنسانيات*، عدد 42، أكتوبر – ديسمبر2008، ص ص. 31-59

# التحولات الحضرية بمناطق الاستغلال المنجمي بالمغرب العربي. المناطق المنجمية بالجنوب التونسي مثالا

**عائشة التّايب***

## ملاحظات أولية

إن طرح إشكاليات التحضر وتناول المسائل المتعلقة بالمدينة بما هي مجال له خصوصيته مقارنة بالمجال الريفي وإن تبدو إشكالية حديثة ترتبط أساسا بدراسات علم الاجتماع الحضري، فإن ابن خلدون كان السباق لتناول نشأة وتكون المدن والأمصار بحكم كونها امتدادا لنمط حياة البادية، لذلك لا يستقيم برأينا الحديث عن التحضر ونشأة مناطق العمران دون التعريج على بعض أفكار ابن خلدون في هذا المجال.

يرى ابن خلدون أن المدينة تمثّل شكلا فريدا من الحياة الاجتماعية يختلف اختلافا نوعيا عن حياة البادية، وهي مواطن الحضارة التي لا يمكن لها أن تبرز إلاّ فيها، فالعمران من العمارة والتعمير و"هو التساكن والتنازل في مصر أو حلة للأنس بالعشير واقتضاء الحاجات لما في طباعهم (الناس) من التعاون على المعاش"[1].

ووفقا لقانون تغير أحوال البشر، يرى ابن خلدون أن حياة الحضر تشكّل امتدادا لحياة البادية وطورا متقدما منها وان "أحوال الحضارة ناشئة عن أحول

* أستاذة مساعدة في علم الاجتماع، المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، جامعة تونس المنار.

[1] ابن خلدون، *المقدمة*، دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الرابعة، ص. 120 .

البداوة وأنها أصل لها"[2]، ويقول في هذا الصدد "إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه دعاهم ذلك إلى السكون والدعة وتعاونوا في الزائد على الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر.... هؤلاء هم الحضر ومعناه الحاضرون أهل الأمصار والبلدان ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة وتكون مكاسبهم أنمى وأرفه من أهل البدو[3].

ويؤكد ابن خلدون على أن هذا العمران ليس على درجة واحدة من حيث القلة والكثرة والتخلخل والكثافة في جميع مناطق الأرض، وقد أكد على أن اختلاف طبيعة الأرض من حيث الخصب والجدب هي التي أدت إلى اختلاف شكل العمران وأحواله من مكان إلى آخر، وتبعا لذلك يكون ابن خلدون السبّاق للحديث عن ما يمكن أن تكتسبه المدن والمناطق الحضرية من خصوصيّة تميز كل واحدة منها عن الأخرى بحكم اختلاف الظروف المحيطة بها وهو ما أكّدته حديثا دراسات علم الاجتماع الحضري من خلال بيانها الارتباط الوثيق بين مختلف المدن والسياقات المحيطة بعملية إنتاجها وإعادة إنتاجها.

وقد يبدو مثال المدن في دول المغرب العربي المعاصر من أبرز النماذج التي يمكن إثارتها في مجال الحديث عن الخصوصية التي يمكن أن تكتسبها المناطق الحضرية تحت وطأة فرادة السياقات الاقتصادية والسياسيّة والسوسيو–تاريخية المنتجة لها، ويشار في هذا السياق إلى أهميّة الاختلافات النوعيّة والجوهريّة التي ميّزت وتميّز أشكال التحضّر في دول المغرب العربي عن أشكال التحضّر في بعض المناطق الأخرى من العالم، وهو ربّما ما أكسبها نوعا من التقارب الذي يمكن أن يُفهم من خلال تشابه بعض التجارب المدينيّة بها، والذي قد يعود بدوره إلى نقاط الالتقاء العديدة التي عرفتها مجتمعات المغرب العربي خلال محطات مركزية من تاريخها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

و تكمن بعض مواطن الاختلاف بين التجارب الحضريّة في كل من تونس والجزائر والمغرب والتجارب الحضريّة في الدول الأوروبيّة خاصة في معطيين أساسيين وهما:

---

[2] نفس المرجع، ص. 122.

[3] نفس المرجع ، ص. 121.

– **حداثة التجارب المدينيّة بمجتمعات المغرب العربي**: والتي تعد في شكلها الجديد المرتبط خاصة باتساع رقعة النسيجين العمراني والاجتماعي، تجربة حديثة تعود إلى النصف الثاني من القرن العشرين، والذي يمثّل أوّل سياق سيوسيوتاريخي يحتضن المشاكل والأزمات الاجتماعية والسياسية الناجمة عن توسع رقعة المدن وامتدادها المجالي.

هذا ولعله من المفيد في مثل هذا السياق الإشارة إلى ما ميّز طبيعة الحياة في مجتمعات المغرب العربي طيلة فترات طويلة من طغيان نمط حياة البداوة والريف عليها، بالرغم من الوجود المحتشم لبعض الحواضر، والتي اعتبرت على محدوديّة عدد سكانها – خاصة في المرحلة الماقبل استعمارية[4]– عاملا مؤثّرا في تاريخ المجتمعات المغاربيّة.

– **أهميّة التدخل الاستعماري الفرنسي في تغيير وصوغ ملامح الأنسجة الحضريّة بالمجتمعات المغاربيّة** : إن صيرورة التحضر ومساراته بالمغرب العربي المعاصر لم تكن نتاجا لتطور طبيعي لتلك المجتمعات، ولم تكن مرتبطة هيكليا بمسار تنمية متوازنة نابعة من صلب تلك المجتمعات بالقدر الذي كانت فيه أشكال التحضر انعكاسا مباشرا لعنف التدخل الاستعماري في حياة الأرياف والمدن على حدّ سواء، فكان من النتائج الطبيعية لتفكيك البنى السيوسيو–اقتصاديّة بالأرياف المغاربيّة، من ذلك مسار افتكاك الأراضي وإضعاف الزراعات التقليدية المحلية وإقحام الزراعات الحديثة والمكننة وغيرها، وضرب اقتصاديات المدن بتهميش الصناعات التقليدية وتفتيت نواها، وتركيز الصناعات الحديثة والمُمكننة وحدّة منافستها للصناعات المحلية، كما كان من نتائج كلّ ذلك إفقار الأرياف وبروز حركة نزوح عارمة نحو المدن[5] انطلقت معها مسيرة تحوّل الأرياف

---

[4] تشير بعض المصادر إلى أن مجموع سكان الحضر في الجزائر في 1830 كان أقل من 5 % وبالنسبة لتونس كان النسب تتراوح بين 12 و13% وفي المغرب الأقصى انحصرت ما بين 7 و 8 %. أنظر:

Noushi, André, *Les villes dans le Maghreb précolonial. Système urbain et développement au Maghreb*, Tunis, Cérès Production, 1976, p. 37.

[5] كنتيجة لعنف ولعشوائية التدخل الاستعماري في الأرياف والمناطق الفلاحية عرفت البلاد التونسيّة على سبيل المثال حركة نزوح ريفي عارمة لم تشهدها البلاد من قبل، وبغضّ النظر عن الحركة الاعتياديّة للبدو الرحل وشبه الرحل التي كانت مألوفة لدى القبائل المترحلة فإن أعدادا هامة من السكّان المستقرين أضحوا خلال هذه الفترة نازحين طردتهم مناطقهم الأصلية وراحوا يبحثون عن مواطن أخرى توفر لهم ما فقد في مواطنهم الأصلية، وقد ذكر جون بونصيه (Jean Poncet) أن النزوح نحو شمال البلاد التونسيّة شمل

المغاربيّة لأوساط طاردة لسكّانها ولفوائض مهمّة من قوّة عمل التجأت للمدن وأطراف الحواضر باحثة عن القوت، وسوف تساهم هذه الحركة إلى حدّ كبير في نسج ملامح المدينة المغاربيّة الحديثة بمختلف تناقضاتها واختلالاتها وأزماتها.

ويذكر أن هذه الحركة الداخليّة الهامة وغير المسبوقة التي شهدتها المجتمعات المغاربيّة خلال الحضور الاستعماري، و إن كانت تتأطّر في جانب مهم منها ضمن الأزمة المتواصلة التي كانت تعيشها معظم المناطق وخاصة الأرياف منذ القرن التاسع عشر بسبب المجاعات والأوبئة ومشاكل ندرة الغذاء وتضاعف الضغط الجبائي وتدخل رؤوس الأموال الأجنبيّة. فإن تلك الحركة تنصهر كذلك بقوّة ضمن سياق التحولات الجذريّة والعميقة التي أحدثها التدخّل الاستعماري في النسيجين الاقتصادي والاجتماعي لدول المغرب الغربي، حيث تجزّأت المستعمرات بحكم السياسة الاستعماريّة إلى مناطق محظوظة تحولت إلى مراكز حضريّة هامة شكّلت مناطق جذب لسكّان الدواخل، ومناطق أخرى ظلّت أقلّ حظّا واعتبرت عديمة الجدوى، فمثّلت بالتالي مناطق دفع لأعداد كبيرة من السكان باتجاه كبرى المدن بحثا عن مواطن الرزق.

إذا يبقى الحضور الاستعماري بمختلف مخططاته وبرامجه واستراتيجياته فاعلا مركزيّا في أشكال التحضر المنبثقة ببعض مدن المغرب العربي، ولعلّ الاستفسار الذي قد يطرح في مثل هذا المستوى قد يتعلق بمدى استمرارية تأثير الحضور الاستعماري في أنماط التحضر اليوم؟ وبلغة أخرى إلى أي مدى يجوز القول بنفي سياسات التحضر المتبعة من طرف الحكومات الوطنية المستقلّة لاستتباعات نماذج التحضر المنبثقة عن المرحلة الاستعماريّة؟

تمثّل هذه الورقة محاولة للتطرّق لبعض أوجه هذه الأسئلة المطروحة وذلك انطلاقا من دراسة حالة التحضّر بالمناطق المنجميّة بالجنوب التونسي، والتي تمثّل مراكز حضريّة تمّ استحداثها بفعل استعماري ارتبط أساسا باستغلال ثروة منجميّة فسفاطيّة تمّ اكتشافها بمناطق صحراويّة قاحلة سعى الاستغلال المنجمي لتحويلها إلى مناطق تمركز حضري.

---

عددا تراوح من 200.000 إلى 250.000 شخصا من سنة 1945 إلى سنة 1948، وقد كانت هذه الأعداد أمواجا من السكّان المنبتين بصفة كليّة بدون موارد وبدون عمل. أنظر عائشة التايب كرشيد، قانونيّة ولا قانونيّة هجرة التونسيين في العهد البورقيبي، ضمن أعمال المؤتمر الرابع حول: القضاء والتشريع في تونس البورقيبيّة والبلاد العربيّة، منشورات مؤسسة التميمي، مارس 2004، ص. 56.

## الثروة المنجميّة والتحولات المجتمعية الهيكلية : من الرعي إلى العمل المنجمي

لم تكن مناطق الرديف والمظيلة والمتلوي وأم العرائس والتي تمثّل اليوم كبرى مناطق الاستغلال المنجمي بولاية قفصة بالجنوب الغربي التونسي، قبل 1885 سوى مرتفعات جبلية عديمة الجدوى تنعدم فيها أبسط مقومات الحياة من ماء وخصب.

وقد كانت تلك المناطق إلى حدّ تلك الفترة،لا تمثّل سوى مرتع لعدد قليل من بعض الفصائل البدوية المترحلة المنحدرة من قبيلة "الهمامة" إحدى كبريات قبائل الوسط والجنوب، إلا أن هذا المشهد العام سوف يتغير منذ 1885 تاريخ قدوم البعثة الاستكشافية الفرنسية والمهندس العسكري فيليب توماس (Philipe Tomas)[6] الذي أكد في ديسمبر من نفس السنة وجود طبقات من الفسفاط الجيري قابلة للاستخراج وممتدة على حوالي 80 كلم من جبال ثالجة الى ميداس.

شكّلت تأكيدات فليب توماس وتقاريره بشأن ثروات باطن المنطقة وجبالها شرارة انطلاق إجراءات التخطيط الاستعماري للاستغلال الفوري لها، وانطلقت كبرى الشركات الاستعماريّة منذ 1887 في الشروع في التخطيط لبداية الاستغلال الفعلي للفسفاط التونسي. وبعد حوالي ست سنوات من الإعلان عن اعتبار منطقة الجنوب الغربي حوضا منجميا يحوي مدخرات فسفاطية على قدر كبير من الأهمية من حيث الكم والنوع في 5جوان 1890، تم في 15 أوت 1896 إمضاء الاتفاقية النهائية التي تمت المصادقة عليها من طرف الباي، والذي تمنح بموجبها الحكومة التونسية حق الاستغلال المنجمي لمدة ستين سنة دون التزام مهما كان نوعه ومن غير تقديم أي مساعدة سوى التخلي المجاني عن أراضي أملاك الدولة الممنوحة[7].

---

[6] طبيب وبيطري فرنسي له عدّة بحوث في المجال الجيولوجي، وقد كان عضو في فريق الاكتشاف الجغرافي المكوّن من قبل السلطة الفرنسية منذ 1870 تحت إشراف جيل فيري( Jules Ferry ) وزير التهيئة العموميّة، وقد خيّر فيليب توماس استكشاف المناطق الواقعة بين مدينة القيروان بالوسط التونسي والمنطقة الصحراويّة نظرا لتمرّسه باستكشاف المناطق الصحراوية من خلال تجربته بالصحراء الجزائريّة. أنظر
Dougui, Nourdine, « Monographie d'une grande entreprise coloniale 1897-1930 ». Thèse de Doctorat en histoire, Université de Tunis, p. 200.

[7] أنظر مجلة أصداء المناجم، عدد 18، سنة 2003، ص. 24.

تجنّدت إذا الأجهزة الاستعمارية عبر مختلف آلياتها لاستغلال الكنوز التي تم اكتشافها تباعا وقد كانت عبارة عن مناجم سطحية وأخرى باطنيّة تم اكتشافها الواحدة تلو الأخرى منذ مطلع القرن العشرين. وقد شُرع في أولى أعمال تهيئة المنطقة منذ 1897، ووقع كذلك تأسيس شركة الفسفاط والسكك الحديدية بقفصة كما وقع مدّ خطّ السكّة الحديديّة بالجنوب التونسي على امتداد 250 كلم ليتغلغل منذ ذلك التاريخ الحضور الاستعماري بأرياف قفصة من خلال عمليات الاستخراج المنجمي، التي سوف تمثّل علامة فارقة في تغيّر ملامح الحياة السابقة للمجتمع البدوي المترحّل الذي ستعاد عملية هيكلة فضائه الطبيعي والاجتماعي وفق هندسة الشركات الاستعمارية وتحت وقع متطلبات المعطى الاقتصادي الجديد.

## الواقع الاقتصادي والاجتماعي للفضاء قبل اكتشاف المنجم

كانت بوادي وأرياف جهة قفصة بالجنوب الغربي التونسي تمثل الإطار المرجعي لبعض الفصائل الكبرى من قبيلة الهمامة: العكارمة، أولاد تليجان، أولاد بويحي، أولاد مقدم وغيرهم، ونظرا لكون الأوضاع المناخية والطبيعية لم تكن تؤمن أبسط مقومات الاستقرار البشري ببوادي وأرياف هذه الجهة، غلب طابع الترحّل وعدم الاستقرار المجاليّ على هذه الفصائل، فعرفت ممارسة الحل والترحال بين مناطقها الأصلية وبين شمال البلاد، وقد كان هذا الأخير يمثل جهة الاستقطاب الرئيسيّة لأغلب الفصائل البدويّة المترحلة بالجنوب بحكم ما كان يمثّله من رمز للخصب والخضرة ووفرة الكلأ.

ومن المفيد الإشارة إلى أن الدافع الرعوي لم يكن وحده المتحكم في حركية تلك الفصائل القبلية من أرياف قفصة باتجاه شمال البلاد، إذ إلى جانب ذلك عُرف بعضها بممارسة التجارة مع شمال البلاد، وقد ازدهر النشاط خاصة بمنطقة الواحات حيث كانت تمورها ذات النوعية الجيدة تمثّل محور مقايضات تجارية هامة كانت تتم مع مناطق إنتاج الحبوب بالشمال الغربي خاصة.

وقد أشارت بعض المصادر إلى أن المناطق التابعة لجهة قفصة كانت تعتبر من أقل جهات البلاد التونسية سكّانا مع نهاية القرن التاسع عشر، وترجّح بعض تلك المصادر إلى أن العدد الإجمالي لكلّ من السكّان المستقرّين والبدو بجهة الواحات الجبلية لجهة قفصة كان يمثّل في حدود سنة 1891 ما يقارب 14000

ساكن ويمثل المستقرون منهم حوالي 8200 في حين ينخفض عدد البدو إلى 5800 نسمة[8]، ويبقى هذا التقدير بنظرنا نسبيّا إلى حد كبير خاصة بالنسبة لعدد البدو الذين نعتقد أن عددهم قد يقارب أو يتجاوز نسبة السكان المستقرين، ولكنّ عمليّة الحصر الدقيق لبدو الجنوب الغربي خلال تلك المرحلة التاريخيّة يبدو أمرا على درجة كبيرة من الصعوبة نظرا لما دأبوا عليه من كثرة الحركة وارتفاع وتيرة التنقل على امتداد السنة بحكم استراتجيّة موقعهم الجغرافي الذي يجعل من أمر تنقلهم يسيرا في كلّ الاتجاهات سواء نحو شمال البلاد التونسية أو حتى باتجاه التراب الجزائري غربا أو باتجاه قبائل الجنوب الشرقي التونسي والتراب الليبي، ويعتبر يُسر حركة قبائل الجنوب الغربي بحكم وسطيّة موقعها الجغرافي أمرا غير متاح لبدو ورحّل الجنوب الشرقي الذين يعيق طول المسافة بينهم وبين شمال البلاد، كثرة تنقلهم وارتحالهم خلال السنة الواحدة.

## حضور الشركات الاستعمارية وتطويع الفضاء

إن طبيعة الواقع الاجتماعي والجغرافيا الطبيعية والبشرية لمناطق الأرياف بجهة قفصة قبل الحضور الاستعماري وبداية الاستغلال المنجمي كانت — كما تقدم – تمثل نظاما اجتماعيا قبليا قائما على ممارسة بعض الأنشطة الرعوية والزراعية وبعض الأنشطة التجارية ضمن مورفولوجيا صحراوية واسعة الامتداد كانت الحركة فيها شبه دائمة في اتجاهات عديدة ولا سيما باتجاه شمال البلاد. وقد شكلت هذه الملامح العامة لهذا الفضاء حجرة عثرة في أولى محاولات التغيير الاجتماعي للمجتمع المحلي التي قامت بها السلطات الاستعمارية لتيسير عمليات الاستغلال المنجمي، حيث وجدت الشركات الاستعمارية نفسها في حالة فقدان شبه تام لليد العاملة البسيطة التي كان من المفترض أن تكون الآلة الأولى التي سوف تكشف عن أحشاء ما تحمله جبال قفصة من فسفاط.

ولم يكن مسار تحويل وجهة عقليّة البدوي البسيط وشدّ انتباهه لما في أحشاء أرضه مسارا هيّنا أو ممكنا في بدايات الاستغلال المنجمي، ووجدت الشركات الاستعمارية المستغلة للمنجم نفسها عاجزة، في البداية عن استقطاب يد عاملة محليّة والقفز بها من ممارسة نشاط الرعي في الصحراء الممتدة إلى ممارسة العمل

[8] Dougui, Nourdine, op. cit, p. 232.

الأجير في جوف الأرض، وهو ما دفعها خلال مراحل الاستغلال الأولى، إلى استقدام يد عاملة من مناطق أخرى من البلاد التونسية ومن الجزائر ومن المغرب الأقصى. وقد سخّرت لذلك هياكل خاصة اهتمت بتأمين عملية توفير واستجلاب اليد العاملة غير المحليّة.

ويذكر في هذا السياق أن السلطات الفرنسيّة كانت قد أحدثت منذ 1 جانفي 1916 في إطار وزارة الحرب مصلحة تعنى بانتداب العمّال من المستعمرات وقد كانت هذه المصلحة تدير شأن حوالي 500.000 عامل من المغرب الأقصى ومن تونس والجزائر كانوا يشتغلون في الجيش الوطني الفرنسي وفي المعامل الصناعية وكذلك في المجال الفلاحي[9]، وسوف تفعلّ منذ مطلع العشرين عمليّة توظيف هؤلاء المهاجرين واستغلالهم في قطاعات عديدة بالمستعمرات الفرنسيّة وخاصة في القطاع المنجمي، حيث اضطرت،كما رأينا السلطات الاستعمارية في تونس لاستيراد يد عاملة مغربية وجزائرية وقع من خلالها تدشين العمل المنجمي بمناطق الجنوب الغربي التونسي في ظل عزوف السكان المحليين عن الانخراط في العمل المنجمي الأجير.

وقد شكلت هذه اليد العاملة المجلوبة من خارج المنطقة النواة الأولى لمسار التمركز والتوطن السكّاني في أراض قفر لم يكن لها وجود إلا في أذهان أصحابها الرحل، واستحدثت بقوة الفعل الاستعماري "مستوطنات" لم يكن لها وجود، وانبثقت من العدم تجمعات سكنية ما فتئت تكبر منذ تلكم اللحظات انطلاقا من عمليات "زرع" لمزيج من المجموعات الاجتماعية مختلفة الأصول والجذور والانتماء في الفضاء الجغرافي والاجتماعي المستحدث، الذي أضحى يسمّى بالمناطق المنجميّة.

## من فضاء الخيام إلى فضاء الأسقف القرميدية

إن ذلك الفضاء الصحراوي القاحل الواسع الامتداد والذي انعدمت فيه أبسط مقومات الحياة لم يمكّن الشركات الاستعمارية المستخرجة للفسفاط استغلاله على أكمل الوجوه دون السعي لتعديله وتطويعه لمتطلبات الحياة المنجميّة

[9] Liauzu, Claude, *Histoire des migrations en Méditerranée occidentale*, Bruxelles, Ed. Complexe, 1996, p.119.

ومستلزماتها، سيما وأنه كان فضاء جغرافيّا بكرا لم يستغل من قبل، فتعاطي سكّان الأرض الأصليون مع الفضاء كان محتشما ولم يتجاوز مجرّد الانتصاب بالخيام والقطعان في بعض فترات السنة لتندثر تلك المشاهد في الفترات الأخرى وليبدو فيها المشهد العام صحراويا لامتناهيا لا يكاد يعكر صفوه شيء .

ولكن هذا المشهد لن يظل على حاله ولن يتلاءم مع المتغيرات المستجدة ومع مسار استغلال خيرات ذلك الفضاء وثرواته الذي سوف تُملي ضرورة أقلمته وتطويعه للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة. وسوف تسعى الأجهزة الاستعماريّة المستغّلة للثروة المنجميّة منذ البداية للرقيّ بذلك الفضاء الجغرافيّ المحلّي إلى مستوى الفضاءات التي تليق بالتواجد الأوروبي والفرنسي، واجتهدت للقفز بذلك المكان المقفر إلى فضاء للعمارة والعمران، فانطلقت بذلك عمليات تشييد المساكن العصرية الفاخرة ذات الأسقف القرميدية القانية الحمرة والمعقفة الشكل. وكانت الهندسة وشكل المباني وألوان جدرانها تنطق عن انتماء وهوية مصمميها ومنجزيها، وكان تناقضها مع اصفرار المجال وقتامته ينبئ بما سوف يصيب ذلك المكان من تحولات جذريّة سوف تنتقل به من فضاء توطن موسمي لبدو رحّل إلى مجال عمران متواصل وضارب في الأرض.

لقد أصبحت تلك المنازل ذات الأسقف القرمدية العلامة الفارقة في مسار ارتباط الإنسان بالفضاء، ذلك الفضاء الذي كان بالأمس قـفرا طاردا لأبنائه الذي ظلّوا يمارسون الفرار من الجوع بحثا عن القوت، وقد انقلب في برهة زمن إلى فضاء بجوف غني بالثروات والكنوز مستقطب للإنسان من جميع الأرجاء والأجناس والمناطق.

## التقسيم التفاضلي للمجال خلال الحقبة الاستعمارية

ضمن ذلك المحيط الطبيعي البكر الذي لم يشهد غير بعض أوتاد الخيام التي كانت تغرس في الأرض هنا وهناك من حين لآخر، وجد المستعمر متسعا من الأرض والمجال تمكن من تسطيرهما وتهيئتهما بالطريقة والشكل اللذين أرادهما، وقد ارتهن تعامل الشركة مع الفضاء وتخطيطها له بمنطق الفصل بين الغالب والمغلوب وسياسة التمييز المجالي بين المستعمِر والمستعمَر. فارتبط مسار بعث الأحياء السكنيّة وتركيز مواطن الاستقرار بتقسيم تفاضلي للمجال تم ضمنه تشكيل القرية الاستعمارية حول فضاء محور خاص بالفرنسيين وسائر الأوروبيين ممثّلا

العمق الاستراتيجي للقرية المستحدثة، وترك ما شذّ عن ذلك المحور ونأى عن ذلك العمق من فضاءات أخرى لغير الأوروبيين ممن اختاروا طوعا أو كرها العمل في المنجم من تونسيين وجزائريين ومغاربة وليبيين.

### 1. الفضاء السامي

شكّل محور القرية الاستعمارية المستحدثة فضاء ساميا تمّ تخطيطه بشكل منظم ومحكم صيغت ضمنه المساكن والطرقات ومختلف المرافق الخاصة والعامة، وارتبطت فيه مساكن الكوادر بشكل دائريّ بمقرات عملهم بإدارة المنجم ومختلف المصالح الإدارية الأخرى من بريد وسوق ومستشفى ومدرسة ونواد الترفيه والتنزه وملاعب الرياضة وقاعات الأفراح وأماكن العبادة.

وقد حرصت الشركات الاستعمارية المستغلة للفسفاط على إخراج قراها المستحدثة على نمط القرية الأوروبيّة حتى بدت فيها بشكل منازلها وتلاصقها وتشابه حدائقها وطرقاتها وكأنها نسخا مقتطعة من أحياء غربيّة. وربّما كان لذلك أكثر من تفسير وأكثر من معنى، إنها رسائل رمزيّة مصاغة لتؤكّد على الدوام قوّة ووزن الحضور الاستعماري الأوروبي في ذلك الفضاء، وهي أيضا هدهدة نفسيّة للكوادر الفرنسيّة التي استدعاها الواجب للخدمة في المستعمرات واستغلال ثروتها.

ويذكر أن كل القرى المستحدثة اتخذت تقريبا نفس الشكل الهندسي للمباني واعتمد فيها نموذج التقسيم ذاته فيما يتعلق بتوزّع المباني والإدارات والمصالح العمومية.

### 2. الفضاءات الهجينـــة

بعيدا عن قلب القرية الاستعمارية النابض بحمرة أسقفها ونظافة وجمال مساكنها وشوارعها تتناثر مقرات إقامة مختلفة الشكل والمادة والنوع لعمال المنجم من الفرنسيين ولسكان الفضاء الأصليين. ويبدو أن حرص الشركة اللامتناهي على عدم تعكير صفو حياة كوادرها وإطاراتها من الفرنسيين قد افترض أيضا — إلى جانب كل ذلك الرونق ذي الطابع الأوروبي للقرية– وجود مسافة طبيعية كافية للفصل بينهم وبين بقية السكان المستغلين للفضاء. وغالبا ما كانت بعض الفواصل الطبيعية كالأودية والمرتفعات والجبال، وكذلك بعض الفواصل الاصطناعية

كالسكة الحديدية أو مغاسل الفسفاط وغيرها توظّف لتأكيد الحدود بين شطري الفضاء السامي والهجين " إن الحي الأوروبي محاط بما يشبه الستار إذ من الصعب التعرف على أحياء الأهالي البعيدة التي يعسر التفريق بينها وبين لون الأرض"[10].

ومقابل الاهتمام المبالغ فيه بعمالها الفرنسيين لم تكن الشركة تعير أي اهتمام لعمالها من العرب والمسلمين إلى حدود سنة 1910 حيث لم تكن توفر لهم سوى الأرض والماء، وكان أمر تدبّر السكن مشكلا ذاتيا يعني العامل الوافد دون غيره، لذلك شهد الفضاء أشكالا متنوعة من مقرات السكن كالخيام والأكواخ وغيرها، هذا وقد أشارت بعض المصادر إلى استقرار أولى الأفواج العمالية في البداية بالكهوف والمخابئ المحفورة في جبال ثالجة والتي لا تزال إلى اليوم شاهدا على طبيعة العلاقة التي كانت قائمة بين التصنيع والمجال[11] .

وقد شهدت القرى المنجمية منذ وقت مبكر توالد تجمعات سكانية عديدة ألّفت بينها وحدة الارتباط بالمجالات المهمّشة والمقصيّة إلى جانب قيام بعضها على أساس التجانس القبلي الذي كان المهندس الأول لذلك المجال الطرفيّ والمهمش، حيث استأثر كل فرع قبلي بحيّز مكاني سكن فيه ليصبح خاصا بأولاد" سيدي فلان".

وضمن تلك التجمعات شهد العمال والأهالي والنازحون إلى القرى المستحدثة ظروف سكن مزرية ورثّة، وقد أطنبت دراسات الفرنسيين خلال الحقبة الاستعمارية في وصف تلك التجمعات العمالية وسوء ظروف السكن فيها، وقد قال عنها بعضهم "أنه لا يمكن تصور أكواخ موبوءة وأقذر من تلك التي يسكنها عمال منجم الرديف"[12] "إن مشاهدة مساكن الأهالي شيء مؤلم في مجمله"[13].

---

[10]: Brunet, R., « Un centre minier tunisien : Redeyef », in *Annales de géographie*, 1958, p. 432

مرجع مذكور لدى الطبابي حفيظ : القرى الاستعمارية: قرى مناجم قفصة نموذجا، المجلة التاريخية المغاربية السنة 29 العددان 107-108 / جوان 2002.

[11] Hamzaoui, Salah, « Genèse et formation de la conscience ouvrière dans un milieu rural ». Thèse de troisième cycle, Paris, EPHE, 1970, p.173.

أنظر كذلك طبابي، حفيظ، مرجع سابق، ص. 142.

[12] D'octon, V., *La sueur du bournous ou les crimes de la 3ème république, édition La guerre sociale*, Paris, 1911, p. 345

هذا ويذكر أن عددا كبيرا من مآوي عمّال المناجم إلى حدود الحرب العالمية الثانية كانت عبارة عن أكواخ من ألواح خشبية مفككة، تفتقر إلى قنوات الصرف الصحي بها فتحات لطرد المياه المستعملة مكوّنة في الخارج مجاري وبرك من المياه الآسنة تنبعث منها روائح كريهة، وهو ما أدى إلى انتشار أمراض التيفوس التي فتكت خلال تلك المرحلة بعدد مهم من عمّال المنجم وسكّان المنطقة[14].

ورغم سياسة اللامبالاة التي كانت الشركة الاستعمارية تسلكها إزاء الأوضاع السكنيّة السيّئة التي كان العمّال يتخبّطون فيها عمدت كذلك إلى رفع في أثمان الخشب الذي كان يستخدم لإقامة تلك الأكواخ بنسبة الثلث[15]، كما أنها كانت قبل ذلك تفرض ضريبة على استغلال الأرض بمقدار فرنك على كل كوخ أو خيمة[16]. ولكن مواقف الشركة إزاء مسألة سكن العمال سوف لن تظل على حالها بعد تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية خلال أزمة الثلاثينات و بعدها، حيث تغيرت مواقفها تحت تأثير تنامي الوعي النقابي لدى العمال وتعالي أصوات الاحتجاجات الصارمة، لتقوم الشركة ببناء بعض الأحياء ضمن بعض قرى المنطقة كالمظيلة والرديف وأم العرائس.

## تاريخ تشكّل الأحياء السكنيّة غير الأوروبيّة

ساهمت مبادرات الشركة في إقامة بعض الأحياء السكنيّة لعمالها في مسار توسّع القرى المنجمية وامتدادها المجالي بعيدا عن نواتها الأولى الممثلة في الأحياء الأوربية التي احتلت عمق الفضاء كما رأينا ذلك محاطة بمختلف مرافق العيش الكريم. وقد دشّن ذلك المسار الذي انطلق محتشما في البداية ليتعزز تحت ضغط الاحتجاجات بتحسين أوضاع سكن العمّال، مراحل جديدة من مراحل التمركز الحضري بالمناطق المنجميّة عرفت خلالها مجموعة الأهالي تشكيل أحياء خاصة بها تحوّلت ضمنها من نمط سكن الخيام والأكواخ نحو المساكن التي سرت حمى

---

[13] Plissard, R., *La condition des travailleurs de l'industrie minière en Tunisie 1936/1939, essai monographique régional*. Imprimerie Université, Lille III, 1972, p.502.

مراجع مذكورة ضمن : طبابي، حفيظ، مرجع سابق، ص. 151.

[14] طبابي، حفيظ، مرجع سابق، ص. 151 .

[15] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[16] Dougui, Nourdine, op. cit, p.292.

بنائها تدريجيّا بين السكان الأصليين الذين استمالهم شيئا فشيئا الراتب المنجمي فاستعاضوا به عن نمط الرعي والتبدّي. وكانت المساكن المبنيّة في الغالب تتألف من غرفة أو غرفتين في أفضل الأحوال محاطة بفناء فسيح وبفضاء خاص بحيواناتها التي ظلت مرافقة لها. وقد نشأت أغلب أحياء الأهالي الذين بادروا بأنفسهم ببناء مساكنهم بعيدا عن الأحياء الأوروبيّة وبعيدا كذلك عن أحياء العمال المغاربة الذين سبق تواجدهم بالمنجم وتمركزهم به السكّان الأصليين.

ويذكر أن تواجد العمّال المنحدرين من أصول ليبيّة وجزائريّة ومغربيّة منذ افتتاح المناجم، ساهم إلى حدّ كبير في تمركزهم المبكّر في أحياء سكنيّة خاصة بهم، أخذت في التشكل التدريجي مع تطور تواجدهم بالمنجم، وقد يسّر ذلك مسار اندماجهم بالفضاء الذي تحولوا ضمنه من سكن الكهوف والأكواخ الطرفيّة الى سكن المنازل الحجريّة المقامة في أحزمة أحاطت بالأحياء الأوروبيّة، وقد حملت تلك الأحياء السكنيّة في الغالب اسم أصول أصحابها كحي "الطرابلسيّة" و "المراركة" و"السوافة" .

هذا وقد عرفت الأحياء المقامة من قبل اليد العاملة القادمة من ليبيا في منطقة الرديف باسم حي الطرابلسيّة، وفي المتلوي باسم "كدية الطرابلسيّة" لتواجده فوق مرتفع من الأرض،وعرفت باسم "الكسيلة" في مدينة أم العرائس، و"دشرة الجبل" بمنطقة المظيلة، ويشار أن هذه الأحياء شهدت بروزا مبكّرا مقارنة ببعض الأحياء الأخرى يعود حسب الوثائق التاريخيّة إلى مطلع القرن العشرين وفي حدود عقده الأوّل .

وقد اكتست أحياء الطرابلسيّة أهمية بالغة في مختلف القرى المنجميّة من حيث حجم سكانها إذ كانت في بداية 1910 تضم حوالي 200 منزل في كل قرية منجميّة، وشهدت هذه الأحياء مراحل توسّع عديدة بلغت الأربعة مرات إلى حدود 1925، وكان القادمون من منطقة مصراته الليبيّة يمثلون أغلبية المتواجدين في مرحلة أولى ليلتحق بهم على اثر ذلك ومع مطلع الأربعينات عدد كبير من الليبيين القادمين من بعض المناطق الأخرى[17]. وفي مراحل متقدمة من التمركز الحضري بالمنطقة أضحت أحياء الطرابلسيّة تضمّ مجموعات اجتماعية أخرى متنوعة الأصول والانتماء مثل الوافدين من جهة قفصة ومنطقة الجريد وغيرهم.

[17] مجلّة أصداء المناجم، شركة فسفاط قفصة، عدد 19، 2004، ص.4.

أمّا بالنسبة للأحياء التي سكنها العمال القادمون من المغرب الأقصى فقد حملت اسم حي "المراركة" وتقع غالبا على مشارف الأحياء الأوروبيّة واشتهرت أكثر في منطقتي المتلوي وأم العرائس، وقد شيّد حي "المراركة" بأم العرائس من قبل شركة فسفاط قفصة منذ 1912 بحوالي 50 منزلا واحتوى على قسمين احدهما سكنه المغاربة وآخر سكنه بعض القادمين من الجزائر ومن منطقة الجريد بالجنوب التونسي.

وفي خاتمة الحديث عن مرحلة مركزية من مراحل تشكل التوطن الحضري بالمراكز المنجمية خلال الحقبة الاستعمارية، يمكن القول بأن جملة التحولات الهيكلية التي مست عمق الفضاء الجغرافي والاجتماعي، والناجمة عن قوة الحضور الاستعماري المرتبط بالاستغلال المنجمي، وإن أفرزت انبثاق تجمعات سكانية من العدم، ولئن نجحت في إرساء النواة الأولى لمراكز سكانية هامة بحكم ما ترتّب عنها من حركة نزوح مكثفة باتجاه تلك المناطق وحركة التشييد التي قامت بها الشركة الاستعمارية المستغلة للفسفاط، إلا أن هذه المناطق لم تتمكن – خلال تلك الحقبة الزمنية– من الارتقاء إلى صفّ المدن نظرا لجملة من الأسباب لعل أهمها يبقى تحويل المداخيل المنجمية إلى الخارج وانعدام الاستثمارات المحلية وضعف الأجور الموزعة[18]، وسوف نحاول فيما سيأتي التعرّف على ما سوف يشهده مسار التحضّر بهذه المناطق المستحدثة اثر استقلال البلاد.

## التحولات الحضريّة بالمنطقة المنجمية بعد الاستقلال

سعت الدولة الوطنية في تونس بعد الاستقلال إلى تكثيف مساعي إعادة تشكيل المحيط ومختلف الفضاءات المدينيّة وغير المدينيّة، وقد طرحت النخب المسيّرة على نفسها جملة من الشعارات مثل المناداة بالإصلاح الزراعي والتنمية الصناعية، وهو ما أنتج جملة من المبادرات والسياسات الرامية لبعث أقطاب صناعية كبرى ومراكز حضريّة وحدات تنمية جهوية. وقد اندرجت مختلف تلك الجهود في مسعى تجاوز تبعات الإرث الاستعماري خاصة فيما تعلّق باختلال التوازن بين جهات البلاد، الذي كان أحد أبرز نتائج السياسة الاستعماريّة التي

[18] *الظاهرة الحضرية في تونس*، مؤلف جماعي، إشراف الحبيب دلالة، دار سيريس للنشر–المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، تونس، 1993، ص.48.

عملت على الاهتمام بمناطق العاصمة والشمال والساحل مقابل تغاضيها عن دواخل البلاد وأطرافها التي استقرت فيها مؤشرات التنمية وانحبس بها نبض التحضّر.

ولكن الملاحظ يكتشف أن سياسات التصنيع المتبعة ضمن الخطط التنموية لمرحلة الستينات إلى جانب سياسة الاستثمار في المجال السياحي، لم تمّكن من إعادة التوازن المنشود، بقدر ما كرّست وأعادت إنتاج اختلال جهوي جديد بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية. وقد كان من الإفرازات الطبيعية لذلك ظهور مدن كبرى ذات نسيج حضري كبير في المناطق الساحلية الشرقية بينما ظلت المناطق الداخلية الأخرى على حالها وجمودها. وقد ساهمت كلا من سياسة التصنيع والتشجيع على الاستثمار السياحي المتبعة من طرف الدولة على توالد مراكز حضرية هامة ما فتئت تتزايد أهميتها منذ السبعينات إلى اليوم، بفضل ما تدعم حولها من أنسجة خدماتية موازية قوّت من وتيرة ونسق التحضر بتلك المناطق.

ولعل ما يشد انتباه الدارس لإشكالية التحضر بالمناطق الصناعية بالبلاد التونسيّة ذلك الاختلاف البارز في طبيعة ووتيرة التحضر بين المناطق الصناعية والسياحية المحدثة بعد الاستقلال وبين المناطق الصناعية الموجودة منذ الفترة الاستعمارية، فالمناطق المنجميّة بالرغم من كونها تعد أحد أقدم الأقطاب الصناعية بالبلاد – بحكم ارتباطها المباشر بالحضور الاستعماري– إلا أنها لم تشهد تحضّرا هامّا مثل ذلك الذي عرفته بعض المناطق الصناعية المستحدثة بعد الاستقلال.

ويمكن لنا أن نستجلي ذلك من خلال مؤشرات عديدة تخوّل لنا الاطلاع على درجة الاختلاف في نسق وطبيعة التحضر الحاصل بكل من المناطق الصناعية والسياحية المحدثة بعد استقلال البلاد والمناطق المنجميّة. وباستخدام مؤشر تطور المساكن خلال عشريّة من الزمن بين 1984 و 1994 بكلّ من ولاية قفصة، الولاية المحتضنة للمنطقة المنجمية، وولاية بن عروس وهي منطقة صناعية تم إحداثها بعد استقلال البلاد، نكتشف عبر الأرقام حجم ذلك الفرق.

**جدول رقم 1 : تطوّر عدد المساكن بولايتي قفصة وبن عروس**

| ولاية قفصة | | |
|---|---|---|
| العدد | | نسبة النموّ السنوي |
| 1984 | 1994 | 3.6 |
| 42292 | 60199 | |
| **ولاية بن عروس** | | |
| 484465 | 86065 | 5.9 |

*المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن، الأسر وظروف السكن 1994.*

بالرغم، إذا من أهمية ما تحتويه مناجم ولاية قفصة من مدخرات فسفاطيّة هائلة وبالرغم من عراقة نشاطها الصناعي في استخراج وتحويل الفسفاط، إلا أنها تتخلّف بفارق مهمّ في مستوى تطور المساكن عن ولاية بن عروس، وهي ولاية حديثة العهد أضحت تمثّل اليوم عبر ثقلها السكاني وحجمها الاقتصادي أحد أبرز وأهم ولايات البلاد التونسيّة، ولا شكّ أن عوامل عديدة تقف وراء هذا الفارق، وقد يشكّل الوقوف على زوايا تقاطع الجغرافيا بالاجتماع والسياسة أحد المداخل المساعدة على فهم بعض آليات تطوّر الأنسجة الحضريّة بالبلاد التونسيّة وقد نقف على البعض من ذلك لاحقا.

## المناطق المنجميّة: أهمية اقتصادية وتحضر بطيء

تكتسب الظاهرة الحضرية بالمنطقة المنجمية، كما سبقت الإشارة خصوصية ارتبطت بالسياق التاريخي المتفرد لتلك المناطق، فهي كما رأينا عبارة عن تجمعات سكانية استحدثت بقوة الفعل الاستعماري، وقد اندرجت جل تدخلات السلطة الاستعمارية في المجال ومحاولات تهيئته وتطويعه في إطار رؤية استعمارية استغلالية محضة حاولت توفير كل المستلزمات الضامنة للاستغلال الأجدى لثروات الأرض وبواطنها وسواعد ناسها. وبعد استقلال البلاد ورغم المساهمة المعتبرة لمناجم الفسفاط بقفصة في الاقتصاد الوطني التونسي[19] بقيت نسب

[19] يعتبر الفسفاط من أهم معادن البلاد وتقع كل مناجمه بجهة قفصة ويقدر الاحتياطي منه ب 12 إلى 15 مليار طن. وقد كانت تونس تحتل المكانة الأولى في تصدير الفسفاط إلى الأسواق العالميّة، ولكن بحكم المنافسة العالمية القوية تراجعت تونس أمام الولايات المتحدة سنة 1930 ثم المغرب بعد ذلك ،واليوم تتبوأ تونس

التحضر بالمنطقة المنجمية ضعيفة وظلت وتيرته بطيئة مقارنة بباقى المناطق الصناعية بالبلاد، حيث بقيت تدخلات الدولة في المجال محدودة وارتهنت جملة التحولات المجتمعية داخل هذا المجال الجغرافي بالاستغلال المنجمي وبالديناميكية المجتمعية الخاصة بالسياق العام لتلك المناطق.

إن درجات التحضر البطيء المميز للمشهد العام لتلك القرى المنجمية والمتفاوت النسب من منطقة منجميّة إلى أخرى، قد تعود أسبابه لجملة من العوامل المساهمة في خفض نسق التمركز الحضري بتلك المناطق ولعل من أهمها :

- الموقع الجغرافي لهذه القرى وتمركزها بداخل البلاد بعيدا عن العاصمة وبعيدا عن المدن الكبرى والمدن السياحية.
- استقطاب هذا المجال لنسبة كبيرة من اليد العاملة الأجنبية من ولايات مختلفة مثل قابس، مدنين، تطاوين، القصرين، الكاف... وغيرها، وقد كانت فترة العمل المنجمي بالنسبة كل هؤلاء تشكل مرحلة عابرة ومؤقتة لذلك غلب طابع عدم الاستقرار على أغلبية الوافدين إليها.
- توافد نسبة كبيرة من اليد العاملة بالمناجم من المناطق المتاخمة للمناطق المنجمية كالقطار والجريد وجهة قصر قفصة والسند، وقد اقتصرت علاقات هؤلاء بالمنجم على العلاقات المهنية فحسب، بما أن جزءا كبير منهم كان يعود يوميا أو مرات عديدة في الأسبوع لموطنه الأصلي بسبب رفضه الإقامة في مناطق المنجم.
- الارتباط الهيكلي والأحادي لمختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالمراكز المنجمية بالاستغلال المنجمي، وهو ما عطّل بروز قطاعات نشاط موازية ذات أهمية تذكر، مما جعل من تلك المناطق تعيش على نبض قطاع الفسفاط والذي شهد منذ نهاية السبعينيات بعض التراجع بسبب المنافسة العالمية الحادة وتراجع التصدير وغلق ونفاذ بعض المناجم العميقة.

إن طابع الاستقرار المؤقت في منطقة المناجم كان السلوك الغالب على كل عامل توجه إليه يوما يبحث عن مصدر رزق قار يقتات منه في ظل شحّ مواطن الرزق ببلدته الأصلية، و ذلك على خلاف نزعة النازحين إلى المدن الكبرى

---

المركز الخامس إذ توفر 6 ٪ من احتياجات العالم وتوفر نفس النسبة في إنتاج الحامض الفسفوري وتوفر تونس 13٪ من ثلاثي الفسفاط الرفيع، محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ،كما يحتل قطاع الفسفاط وجملة الأنشطة التحويلية المرتبطة به المراتب الأولى ضمن القطاعات الوطنية في مستوى رقم المعاملات والتصدير والقيمة المضافة وحجم الاستثمارات.

والعاصمة للاستقرار النهائي فيها. لقد كان عدم التوطن الكلّي والعمل لفترة قد تمتد لسنّ التقاعد هي غاية جل من مارس العمل المنجمي والقادم إليه من شمال البلاد أو من جنوبها.

كان لهذه النزعة نحو عدم الاستقرار رغم طول فترة الإقامة أحيانا، تأثيرها البالغ في تعطيل نسق التحضر بهذه المناطق، فبالرغم من ارتفاع نسب ومؤشرات الحراك السكاني باتجاه المنطقة المنجمية بعد استقلال البلاد فإن ذلك لم يواكبه توسع في النسيج العمراني يتوازى وحجم حركة النزوح الهامة التي عرفتها المنطقة. هذا ومن المعروف أن جهة قفصة كانت تعتبر منذ المرحلة الاستعمارية من أهم مواطن جذب الباحثين عن مواطن الشغل في البلاد، بحكم الأهمية البالغة للمنطقة المنجمية في استقطاب اليد العاملة في تلك الفترة. وقد أشار التعداد العام للسكان والسكنى في سنة 1984 إلى أهمية توافد اليد العاملة على المنطقة مبرزا التطور الحاصل من 1975 إلى 1984، حيث مثل مجمل سكان بلديات المنطقة المنجمية الأربع 71.450 أي بنسبة 48.5 % من سكان ولاية قفصة. وكان العدد الإجمالي لسكان مجموع بلديات قفصة السبع يمثّل حسب تعداد 1984حوالي 147026، أي ما يعادل نسبة 62.4 % من مجموع سكان الولاية في حين لم تتجاوز هذه النسبة في تعداد 1975 ما يقارب 56.8%، ويرجع تعداد ذلك الارتفاع إلى النزوح المكثف الذي تم في هذه الفترة باتجاه المنطقة.

وقد كانت المناجم بعد الحرب العالمية الثانية توفر ما يقارب 6000 موطن شغل ومكّن قطاع استغلال الفسفاط في فترة زمنيّة وجيزة امتدت بين 1945 و1946 من توفير ما يقارب 5000 موطن شغل، وقد ارتفعت هذه النسبة لتبلغ 11.250 موطن شغل سنة 1970[20] . ومثلت أعداد اليد العاملة الأجيرة بقطاع الفسفاط أكثر من ثلثي (73%) اليد العاملة التونسية المشتغلة بقطاع المناجم سنة 1978 وذلك ب 17400 أجير[21].

كانت طاقة الاستيعاب الهامة لليد العاملة من قبل مناجم الجنوب الغربي من أبرز العوامل المفعّلة لنسق توافد النازحين الباحثين عن مواطن شغل من باقي

[20] Damette-Groupe 8, *Les migrations dans la région minière du Sud*, RTSS, n° 23 – 1970, p.179.

[21] Dlala, Habib, « Les produits du sous-sol tunisien », in *Revue tunisienne de géographie*, n° 7, 1981, p. 84

جهات البلاد التونسيّة، ولاسيما المناطق المتاخمة لها كبقية ولايات الجنوب الغربي والشرقي. وكانت هذه العمالة الوافدة من سائر الجهات تحتلّ الصدارة مقارنة باليد العاملة المحليّة، وقد سجّلت اليد العاملة غير المحليّة بالمناجم نسبا هامة منذ العشريات الأولى للاستغلال المنجمي حيث شكلت في 1945 نصف العدد الإجمالي لليد العاملة، وأكثر من ثلثها (35 % من جملة 7800 عمل منجمي) سنة 1957. وكان مجمل عدد أجراء المنجم يمثّل سنة 1969 حوالي 10.260 أجير، وكانت نسبة 30.6 % فقط من ضمن هؤلاء مولودة بالمنطقة المنجمية، أما 69.4 % الباقية ولدت خارجه وهذا يعني أن 70 % من موظفي المنجم كانت بمثابة يد عاملة نازحة إليه[22].

و لكن على الرغم من الأهمية العددية لحجم العمالة الوافدة على المنطقة المنجمية، فإن هذه الحركة تميزت دوما بعدم الاستقرار، وقد بينت بعض الدراسات المنجزة في السبعينات أن أكثر من نصف القادمين إلى المنطقة يغادرونها منذ الثلاث أشهر الأولى بل وأحيانا خلال الأيام الأولى لقدومهم، في حين أن نسبة 35 % من مجموع هؤلاء القادمين يستقرون لفترة قصيرة قد لا تتجاوز الخمسة السنوات لتتم بعدها العودة إلى البلد الأصل بعد جمع بعض المال، وهذا ولم تتجاوز نسبة من يستقرون نهائيا بالمنطقة سوى 10 %[23].

إن لعدم الاستقرار بالمنجم أسبابا عديدة لعل أهمها يبقى الطبيعة القاسية للعمل، التي تحبط آمال الكثير من الوافدين لطلب الشغل رغبة في التمتع بالأجر الشهري القار وبعض ما يتوفر من الامتيازات الأخرى، إلا أن تلك الرغبة سرعان ما تتبخر أمام ضراوة "الخدمة في الداموس" وتكرر حوادث الشغل وسقوط المنجم، وما ينجم عن ذلك من حالات موت للعمال بالجملة، خاصة قبل تعصير و تحديث عملية الاستخراج. هذا إلى جانب أن الظروف الحياتية العامة داخل مختلف جهة المناجم لم تكن عاملا مشجعا على استقرار الغرباء فيها نظرا للارتباط الوحيد والمباشر لمختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيها بالمنجم مما جعل من طابع الروتين والرتابة يغلب على حياة الأفراد.

[22]Damette-Groupe 8, op.cit, p. 181.

[23] نفس المرجع السابق، ص. 195

هذا وقد كان الارتباط الأحادي للحياة الاقتصادية لهذه المناطق بالعمل المنجمي سببا أساسيا في تعطل نمو وتطور قطاعات أخرى من شأنها إحداث حركية عامة في مجالات الحياة، وربّما كان ذلك أحد الأسباب المفسّرة لتعطّل بروز قطاعات اقتصادية موازية للعمل المنجمي، حيث بقي ذلك محتشما ومنحصرا في بعض المحلات التجاريّة ونمو بعض أنشطة الخدمات المرتبطة بشكل أساسي بقطاعي الصحة والتعليم.

ويمثّل هذا الواقع خاصية مشتركة بين أغلب مناطق المناجم بجلّ دول المغرب العربي حيث تتميز في معظمها بضعف قطاع الخدمات الذي ينحصر غالبا في بعض الإدارات العمومية المهتمّة بشأن الاستغلال المنجمي وبعض الأنشطة التجارية الخدماتيّة المرتبطة بشكل مباشر بمستحقات الحياة اليومية لسكّان المناجم وهو ربّما ما حدا ببعض الدارسين إلى القول بأن هذه المناطق فشلت إلى حدّ كبير في تجاوز موقعها كمدن منجمية نحو مرتبة المراكز الحضريّة المهمّة [24].

وقد بينت الدراسات الإحصائية منذ الستينات أهمية نسب التشغيل بمناجم فسفاط قفصة أمام انخفاض نسب احتكار النشطات من طرف القطاعات الأخرى كالفلاحة والتجارة، ففي منجمي الرديف والمتلوي تجاوز عدد أرباب العائلات المشتغلين بقطاع الصناعة المنحصر بشكل رئيسي في العمل المنجمي الآلاف في حين لم تسجّل نسب أرباب الأسر المشتغلين بقطاع البناء مثلا سوى 147 بالنسبة للرديف و120 بالنسبة للمتلوي.

**جدول رقم 2 : توزع العائلات حسب النشاط الاقتصادي لرب الأسرة**

| | الفلاحة | الصناعة | البناء | التجارة |
|---|---|---|---|---|
| الرديف | 988 | 3525 | 147 | 261 |
| المتلوي | 353 | 2828 | 120 | 144 |

***المصدر: التعداد العام للسكان 1966***

وإلى جانب كل ما تقدم ذكره من أسباب مساهمة في تواضع وتيرة ونسق التحضر بالمناطق المنجمية لا يمكن للدارس أن يسقط من اعتباره التأثير المباشر

[24] EL Mazouni, « Khouribga de la cité minière à la ville régionale », Rapport de recherche de DEA en géographie, Université de Tours, 1979.

لجملة التذبذبات التي تمسّ إنتاج مادة الفسفاط على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام وعلى مجال تطور النسيج الحضري بهذه المناطق بشكل أخص، اذ من المهمّ الإشارة إلى ما أصبح يعتري معدلات إنتاج الفسفاط التونسي من اضطراب في نسقي الإنتاج والتصدير نتيجة تغيّر أوضاع السوق العالمية وحدّة منافسة الفسفاط المغربي له، وقد تميز مسار الإنتاج منذ السبعينات إلى اليوم بتذبذب كبير بين الارتفاع النسبي والانخفاض الملحوظ :

**جدول رقم 3: معدل إنتاج الفسفاط (2002/2001/2000)**

**(طن)**

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|
| **الإنتاج** | 4.670.912 | 4.772.604 | 3.746.749 |

*المصدر: أصداء المناجم والأسمدة، عدد 16 نوفمبر 2002*

إن عدم الاستقرار الحاصل في نسق الإنتاج كان له تأثيره المباشر على حجم اليد العاملة بقطاع المناجم والتي ما فتئت تتناقص منذ الثمانينات، وقد تراجع عدد عمال المنجم من 13000 عامل، مع نهاية الثمانينات إلى ما يقارب النصف سنة 2001 أي بحجم جملي بلغ 6000 عامل، وقد تم ذلك في إطار إعادة النظر في برامج التشغيل السنوي التي توختها شركة فسفاط قفصة والتي اعتمدت خلالها سياسة التقليص من حجم اليد العاملة.

لقد كان من أهم انعكاسات الاضطراب الحاصل في نسق إنتاج وتصدير الفسفاط فقدان المنطقة المنجمية لجاذبيتها المعهودة لليد العاملة خاصة أمام بروز مناطق جذب جديدة انتعشت من عملية تحويل الفسفاط، من ذلك مناطق قابس وصفاقس والصخيرة. وقد مكّن قطاع تحويل الفسفاط إلى أسمدة من خلال ما أقيم من مصانع كيمياوية بهذه المناطق من إحداث انتعاشة فعلية بها لم تستطع المنطقة المنجمية بلوغها، وقد يكون لإستراتجية الموقع الجغرافي لتلك الأقطاب الكيمياوية المنجزة في غالبها بمناطق ساحلية، دوره الأساسي في ذلك، حيث ساهم تركيز وبعث الموانئ بها في تطوير نشاط تصدير الفسفاط الخام المحوّل من المنطقة المنجمية ومختلف المواد المصنعة منه المجمّعات الكيمياويّة .

هكذا إذا، ساهم تركيز مثل هذه الأقطاب الكيمياوية المصنعة للفسفاط خارج المنطقة المنجميّة في تكريس واقع اختلال النسيج الحضري والتباين الجهوي المتوارث من التقسيم الاستعماري للمجال الذي ظلّ وفيّا لسواحل البلاد على حساب دواخلها و حتى تلك الغنيّة بثرواتها الطبيعيّة، التي حال موقعها الجغرافي البعيد عن السواحل دون تطوّرها الاقتصادي و دون نموّ وازدهار التمركز الحضري بها. واستمرّت سياسة البلاد حتى بعد استقلالها في الاعتماد المطلق على اقتصاد منفتح على الخارج ومعتمد على التجارة الخارجية والتصدير بما في ذلك تصدير المواد المنجميّة من فسفاط وبترول، والتي انتصبت مصانعها بحكم ذلك قرب الموانئ مثلما هو الحال بالنسبة لمصانع الفسفاط في صفاقس وقابس ومصانع الصلب في منزل بورقيبة ومصفاة البترول في بنزرت ومصانع المنتوجات الصناعية التصديرية المركزة منذ عام 1974[25].

و الجدير بالإشارة في هذا المقام، إلى أن هذا التطور الموازي لبعض المناطق الحضرية الساحليّة على حساب المناطق المنجميّة لا يعدّ بدوره واقعا خاصّا بالبلاد التونسيّة فحسب، بل يكاد يكون ميزة مسارات التحضر بأغلب المناطق المنجميّة بدول المغرب العربي. وقد اتفقت أغلب الدراسات المنجزة حول تلك المناطق على أن الاستغلال المنجمي بها عادة ما يكون حافزا لتطوّر مهمّ لمراكز حضريّة أخرى خارج المناطق ذات النشاط المنجمي الأصليّ، وهو ما جعل من المدن المنجمية بجلّ دول المغرب العربي ذات أهميّة اقتصادية ثانويّة ومناطق تابعة للمدن التي تتطور على حسابها. ويبقى مثال المنطقة المنجمية بقسنطينة بالجزائر و منطقة الزويرات بموريتانيا ومناجم وجدة بالمغرب الأقصى من أهم الأمثلة على ذلك، حيث ترتبط كل منطقة منجميّة مذكورة بمناطق أخرى قد تكون في أغلبها ساحلية، تطوّرت على حساب نشاط الاستغلال المنجمي وتشهد أهميّة حضريّة واقتصادية تفوق حجم المناطق المنجميّة المرتبطة بها. هذا وقد ظلت أغلب تلك المناطق تابعة لمدينة أخرى غالبا ما تختلس إشعاع المناطق المنجميّة

[25] ستهم، حافظ، *التسلسل الحضري التونسي*، ضمن كتاب *الظاهرة الحضرية في تونس*، مرجع سابق، ص.ص. 76-77.

مثل قفصة في مناجم الجنوب التونسي وتبسّة بالنسبة لكويف في الجزائر ووجدة بالنسبة لمناجم جرادة وتوسيت في المغرب الأقصى[26].

## خصوصية مجال السكن بالمنطقة المنجمية

ترتبط عادة حركة النزوح العارمة باتجاه المدن بحركة بناء موازية للمساكن وموجة لتملّك الأرض ونشأة الأحياء الفوضوية والقصديرية وبروز ظاهرة السكن التلقائي شبه الحضري، الذي تتمثل وظيفته الأساسية في استقبال النازحين وتسهيل عملية اندماجهم في الحياة المدينية. وقد مثل السكن التلقائي إحدى المكونات الهامة للفضاء المديني منذ الثلاثينات من القرن العشرين بأغلب عواصم دول المغرب العربي ومدنه الكبرى .

ولكن الوضع بالنسبة للمنطقة المنجميّة كان مختلفا، فبالرغم من أهمية حركة النزوح باتجاه هذه المراكز الحضريّة وأهميّة استقطابها للوافدين الجدد الطالبين للشغل بالقطاع المنجمي، إلا أن هذه المناطق لم تشهد تناميا موازيا لقطاع السكن وامتداد الأحياء السكنيّة بالفضاء. و قد ظل مسار تطور مجال السكن متواضعا بشكل ملحوظ من حيث العدد والشكل، حتى خلال الفترات التاريخيّة التي عرف فيها قطاع إنتاج الفسفاط ازدهارا كبيرا.

**جدول رقم 4 : المساكن والأسر والسكان المقيمون بمعتمديات المنطقة المنجمية**

| المعتمديات | السكان | الأسر | المساكن |
|---|---|---|---|
| الرديف | 24715 | 3957 | 3980 |
| المتلوي | 31309 | 5420 | 5887 |
| أم العرائس | 27457 | 4613 | 4793 |
| المظيلة | 13802 | 2271 | 2546 |

*المصدر: المعهد القومي للإحصاء، التعداد العام للسكان والسكنى 1984.*

[26] Essadek, Abdelhak, «Les petites villes minières du sud d'Oujda ». Tours, Doctorat de 3ème cycle en géographie, 1989, p.359.

وبالاطلاع على نسبة سكان كل بلدية بالمنطقة المنجمية على حدة، يكتشف الدارس تواضعها مقارنة بمجموع سكان ولاية قفصة، وقد يبدو ذلك غريبا خاصة مع ما تقدّم ذكره حول أهميّة الوافدين والنازحين الجدد إلى المنطقة بحثا عن موطن الرزق خاصة مع بدايات الاستغلال المنجمي، وهو ما سوف نحاول تفسيره لاحقا. وقد بيّن تعداد 1984 أن النسبة سكان البلديات المنجمية مقارنة بالعدد الجملي لسكان الولاية تراوح من 20 % كحد أقصى بالنسبة لأكبر منجم من حيث الأهمية و6 % بالنسبة لأصغر المناجم حجما.

**جدول رقم 5 : عدد سكان بلديات المنطقة المنجمية ونسبهم من مجموع سكان الولاية**

| البلدية | السكان | النسبة |
|---|---|---|
| المتلوي | 29.950 | 20.4 |
| أم العرائس | 16.900 | 11.4 |
| الرديف | 14.799 | 10.1 |
| المظيلة | 9.801 | 6.6 |

*المصدر: المعهد القومي للإحصاء، التعداد العام للسكان والسكنى 1984.*

إن المحدودية العدديّة لمجال السكن والسكان بالمنطقة المنجميّة بالرغم من أهمية موجات الحراك السكاني باتجاه المنطقة، أمر يمكن ردّه لتفاعل مجموعة من العوامل أسهمت في الحدّ من تطوره، ولعلّ أهمّها يبقى في نظرنا عامل عدم الاستقرار الذي ينسحب على مختلف نواحي حياة النازح للمنجم، إلى جانب عامل شغور المساكن الجاهزة والتي تضعها عادة شركة استغلال الفسفاط قفصة على ذمّة عمالها وكوادرها وموظفيها.

كان مشروع الهجرة إلى المناجم، كما تمت الإشارة سابقا، يعتبر من وجهة نظر الفاعل الاجتماعي ممارسة مؤقتة قد تستغرق سنوات لكنها لا يمكن أن تكون نهائية. فالنازح كان منذ قدومه يستبطن رحيله ويعمل لأجل تحقيقه في يوم من الأيام، ولذلك كان يجد في استثمار بعض ما يجنيه من عمله المنجمي في موطنه الأصلي الذي نزح منه سواء ببناء منزل أو شراء بضعة أمتار من الأرض أو إقامة أيّ مشروع استثماري آخر؛ أمّا توظيف المال المدّخر في منطقة المنجم فلم يكن

مطروحا على غالبية الوافدين إليه، وربّما كان سلوك العزوف عن الاستثمار في منطقة العمل محكوم بخيار عدم الاستقرار والمراهنة على العودة للموطن يوما ما.

وممّا ييسّر نجاح مثل تلك الاستراتجيات المتبعة من قبل النازح توفر محلات السكن والإقامة وتيسيرها من قبل الشركة المستغلة للفسفاط طيلة فترات طويلة من تاريخها. وقد كان مسار بناء الشركة لبعض المساكن لفائدة عمالها وكوادرها وموظفيها، أمرا دأبت عليه منذ ما قبل الاستقلال. وكانت ملكيّة تلك المساكن تعود للشركة ويقع تداولها بين المستنفدين لفترات عملهم والقادمين الجدد إلى المنطقة.

وبهذا يكون عامل شغور المنازل التابعة للشركة وتوفرها على ذمة القادمين الجدد معطى أساسيا أثّـر بقوة في الحد من تطوّر وتيرة مجال السكن في المناجم، وبما أن المساكن الشاغرة كانت دائمة حاضرة لاستيعاب كم مهمّ من الوافدين للعمل بالمنجم لم يكن يُطرح على المهاجر الجديد خيار بناء أوامتلاك مأوى للسكن. وربّما عطّل ذلك أيضا سلوك استثمار السكّان المحليّين في مجال البناء والتشييد إلى وقت غير بعيد، بما أن المنطقة لم تعرف ازدهار نشاط استئجار محلاّت السكن، وهو ربّما ما دفع بالكثير من أبناء الجهة للبحث عن مجالات استثمار أخرى خارج المنطقة، مثلما هو الحال في سلوك شراء المنازل بالمناطق الساحلية وتأجيرها وهو سلوك منتشر لدى فئة كبيرة من موظفي شركة فسفاط قفصة.

## حركة مدينية انتكاسية

على عكس القرى والمدن التونسية الأخرى التي ارتبطت حركة التحضر بها بحركة واسعة من بناء وتشييد المساكن وبالتالي الإسهام في توسّع النسيج الحضري بالمدن، فإن وتيرة التحضر بالمدن المنجمية ارتبطت بجملة من المعطيات من بينها معطى رحيل الأجانب وشغور المنازل، والذي شهد مرحلتين أساسيتين:

- مرحلة أولى تمثلت في رحيل الأطر الفرنسية العاملة بمجال الفسفاط – بعد استقلال البلاد– و التي كانت تحتل عمق الفضاء القروي وعصبه الأساسي، إلى جانب رحيل عدد كبير من الأوربيين خاصة الايطاليين الذين كانوا يقطنون بأحياء متاخمة للأحياء الأوربية، وقد تم استغلال تلك الأحياء المخلاة من طرف

الكوادر الوطنية أساسا التي حلّت محلّ الكوادر الأجنبية وقد كانت تلك الفئة في أغلبها غير محليّة ووافدة من مناطق مختلفة من جهات البلاد ومن العاصمة.

- مرحلة ثانية مع نهاية الثمانيات من القرن العشرين ارتبطت برحيل غير أصيلي الجهة من التونسيين عمالا وإطارات بعد استنفاذ مدة عملهم بالمنجم وحصولهم على التقاعد. وقد توازت عملية الشغور المطرد خاصة للأحياء الأوروبية التي لا تزال تسمى باسمها الاستعماري "الفيلاج"[27] برغبة كبيرة من طرف الأهالي أصيلي المناطق المنجمية على شراء وامتلاك تلك المنازل والتموقع داخلها .

ولعل المتمعن في هذه الحركة الارتدادية يمكن أن يقرأ من خلال عملية التموقع المجالي للأهالي داخل تلك الأحياء ضربا من ضروب البحث عن تموقع رمزي داخل المجال لفئات طالما همّشت منه، فالأحياء الأوروبية الفاخرة كانت حكرا دوما لعلية إطارات الشركة، فرنسيين كانوا أو تونسيين من غير أبناء الجهة، أمّا هؤلاء فكانوا يتمركزون بعيدا عن قلب القرية ومركزها، وهو ربّما ما جعل من محاولة السعي للفوز بإحدى تلك المساكن من طرف سليلي العروش الأصلية للجهة كأولاد بويحي وأولاد معمر والعكارمة والمقادمية وأولاد سلامة وغيرهم. ويعد ذلك فعلا اجتماعيا يحمل أكثر من دلالة ومعنى، ولعلّه سيرورة بحث الساكن الأصلي لهذه المناطق عن شرعية ما في أرضه وموطنه، وهو الذي طالما كان مهمّشا في مجاله الذي غيّر استغلال الفسفاط وطبيعته الأولى و ملامحه.

وقد تقدّمت الإشارة فيما سبق إلى عزوف الفصائل البدوية أصيلة المنطقة في البداية عن الانخراط في العمل المنجمي، بل كانت ترقب ما كان يجري عند انطلاق مسار استغلال وتركيز المنجم محتقرة كل وافد جاء من مناطق أخرى باحثا عن لقمة العيش واعتبرته "زوفري" وهي لفظة حادت عن معناها الأولي المشير لمعنى كلمة عامل باللغة الفرنسيّة لتشحن بدلالات أخرى تشير لمعاني الانحطاط الأخلاقي وتحوصل نظرة ازدراء الأهالي للعمل المنجمي في البداية. هذا وقد بقي أصيل المنطقة يراقب تطور تشييد المنجم والقرية عن بعد وهو قابع في خيمته ومحتم باقتصاده الرعوي، قبل أن يتحول من راع إلى عامل بدوره في المنجم لكن مواقعه داخل الحياة الاقتصادية والاجتماعية ظلت هامشية وطرفية سواء في مستويات سلّم العمل، الذي ظل أغلب المحليين في أسفله بحكم

[27] تحريفا للكلمة الفرنسيّة village

انخراطهم بوصفهم يد عاملة بسيطة، أو في مستوى التموقع الجغرافي بحكم سكنهم في مجال خاص سميّ بالأحياء العمالية أو "الملاجئ" كما كانت تعرف محليّا.

وتعتبر ثنائية أصيل الجهة والغريب عنها" البرّاني" معطى مركزيّا ساهم في هيكلة الحياة الاجتماعية بالمنطقة المنجمية، ولا يزال إلى اليوم محرّكا فاعلا لحالات التوتر والصراع الاجتماعيين التي تنشب من حين لآخر، خاصة في بعض المناسبات السياسيّة أو النقابيّة أو في حالات انتداب عمال جدد وشغور بعض المواقع في شركة استغلال الفسفاط، حيث يطفو الانتماء القبلي على أية مرجعية أخرى لتأكيد أحقية التواجد والتمتّع بخيرات المجال من قبل أصيلي الجهة. وقد تطور بعضها في السنوات الأخيرة إلى شبه حركة عصيان جماعية متخذة طابعا قبليّا بمنجم المظيلة حيث اعتصم الأهالي بالطريق المؤدية إلى المنجم احتجاجا على انتداب الشركة لعمّال من شمال البلاد وعدم اعتبارها لمطالب الشغل المقدّمة من قبل أبناء قبائل الجهة.

إن تواتر حركة شغور المنازل واحتلالها من طرف الفاعلين الاجتماعيين بالفضاء المنجمي جعلت من ظاهرة التحضر بهذه المناطق تتخذ طابعا انتكاسيا وعكسيّا، فعوض التمدد كان النسيج الحضري يدور حول نفسه أو بالأحرى يدور في فلك الدائرة التي رسمتها الشركة الاستعمارية منذ الثلث الأول من القرن العشرين. وبقي التمركز الحضري إلى حد كبير أسير التصور الاستعماري الذي حصر القرية في مركزها، وهو ما ساهم من الحد من إمكانيات تطور تلك القرى المنجميّة إلى مستوى مدن كبرى رغم أهميتها الاقتصادية وبقيت تعيد إنتاج نفسها عبر إعادة إنتاج النموذج الاستعماري لتخطيط القرية، وقد ظل عدد الأحياء السكنية المركزية ضمن كل قرية منجمية مع منتصف الثمانينات يتراوح بين اثنين وثلاثة، إذا ما اعتبرنا بعض الأحياء السكنية التي تم إنشاؤها ضمن برامج السكن في الستينيات أو في السبعينيات.

**جدول رقم 6: توزع السكان حسب الأحياء المركزية**

**(المظيلة–أم العرائس–الرديف)**

| المعتمدية | إسم الحي | عدد الأسر | عدد الأفراد |
|---|---|---|---|
| المظيلة | حي النسيم | 184 | 1048 |
| | البرج | 372 | 2350 |
| أم العرائس | أم العرائس المركز | 744 | 4581 |
| | أم العرائس المحطة | 190 | 574 |
| الرديف | حي العمال | 355 | 2442 |
| | حي التحرير | 251 | 1708 |
| | سيدي عبد القادر | 162 | 1101 |

*المصدر: المعهد القومي للإحصاء، التعداد العام للسكان والسكنى* 1984.

ونشير إلى أن المنطقة عرفت ظهور بعض الأحياء المرتبطة بسياسة السكن المتبعة من طرف الدولة خلال السبعينات والتي تميزت بتخلي الدولة عن احتكار العمليات العقارية وظهور فاعلين جدد في المجال العقاري، ووقع في هذا الصدد بناء بعض الأحياء السكنية ضمن المناطق المنجميّة كحي النسيم وحي سبرولس بالمظيلة مثلا، غير أن الإقبال على هذه الأحياء ظل في البداية محتشما ولم تخل عملية استغلال البعض منها من المشاكل مثل رفض العمال دفع المبالغ المطلوبة ومطالبتهم لشركة فسفاط قفصة بالتدخل لفائدتهم.

## الخاتمـــة

شهد الفضاء الجغرافي والاجتماعي بمنطقة الحوض المنجمي بولاية قفصة منذ اكتشاف الفسفاط تحولات اقتصادية مجتمعية هيكلية قفزت به من فضاء صحراوي قفر إلى فضاء صناعي على غاية من الأهمية.

وقد سعت السلطة الاستعمارية منذ لحظة اكتشاف الفسفاط إلى زرع مستوطنات فرنسية الطابع والشكل ضامنة لكوادرها تواصلهم الرمزي مع بلدهم الأصل، فخطت القرى المنجمية بنفس فرنسي أوروبي تضمن عمق المناطق، وتركت أطرافها لأهل البلاد ولكل وافد جاء يبحث عن قوت يومه، فانقسم

المجال تفاضليا إلى مجموعة من الأحياء تتباعد فيها مؤشرات السكن اللائق ومرافق العيش الكريم.

وبعد استقلال البلاد تزايدت الأهمية الاقتصادية للمناطق المنجمية وتواصلت موجات النزوح الكبيرة نحو تلك المناطق لتلبية الاحتياجات المتصاعدة لليد العاملة، إلا أن تلك الحركة وإن ساهمت في إدخال بعض الحركية على تلك المناطق ومكّنت من الرفع في موجات الدخول إلى المنطقة والخروج منها، إلا أن نسق التحضر بقي محدودا وبطيئا إذا ما قورن بحجم موجات الحراك السكاني المتجهة صوب تلك المناطق وبالأهمية الاقتصادية التي اكتسبتها باعتبارها من أقدم المناطق الصناعية بالبلاد وباعتبار الإسهام الفاعل لقطاع الفسفاط في الاقتصاد الوطني.

ونظرا لجملة ما تقدم ظلت القرى المنجمية تدور حول نفسها واتخذ التحضر بها شكلا انتكاسيا كانت خلاله تعيد إنتاج ذاتها بنفس الطابع الاستعماري من خلال متغير عدم استقرار النازح الذي كان يستبطن الرحيل منذ أيام قدومه الأولى ولم يكن يهتم بأمر السكن، بالإضافة إلى متغير الشغور المطرد للمنازل التي كانت الشركة تضعها على ذمة عمالها فكان رحيل البعض واستغلال المساكن الشاغرة من العوامل الأساسية التي حدّت من حركة امتداد الأحياء والمساكن.

وما يمكن أن نخلص إليه في خاتمة تناول إشكالية التحضر بالمناطق المنجمية، القول بأن المجال الحضري الجغرافي والاجتماعي بهذه المناطق لا يزال إلى حدّ كبير أسير التقسيم الاستعماري، ولم تتمكن تدخلات الدولة بعد الاستقلال على محدوديتها في هذا المجال من خلق تحوّلات ملحوظة، كما أن حركة الفاعلين الاجتماعيين ظلت بدورها متأثرة بالتقسيم الاستعماري للمجال. ولم تشهد تلك المناطق حركية تذكر في مجال البناء وظهور الأحياء بقدر ما شهدت حركة تهافت على اقتناء تركة الفرنسيين ومن خلفهم من كوادر الشركة الذين أتوا من المناطق الأخرى، وظلّ مسار التمركز الحضري بالمجال مرتهنا بمسار بحث عن شرعية اجتماعية رمزية كان الفاعل الاجتماعي خلاله يسعى لاحتلال عمق المنطقة المنجمية بحكم رمزيّته الاجتماعيّة والنفسيّة والتاريخيّة بالنسبة لأصيل ذلك المجتمع المحلي الذي طالما اعتبر نفسه مقصيا ومهمشّا في أرضه وموطنه مقارنة بكل من توافد على تلك المنطقة من جنسيات أوروبيّة أو عربيّة.

# عجائب الأسفار
# و لطائف الأخبار

محمد بن أحمد أبي راس الناصر

- الجزء الثاني -

تقديم و تحقيق المخطوط :

محمد غالم

منشورات CRASC